

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثالثة والخمسون



الجلسة ٣٩٢٢

الاثنين، ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٨، الساعة ١٧/٢٥
نيويورك

الرئيس:	السيد تورك	(سلوفينيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سيرغييف
	البحرين	السيد الدوسري
	البرازيل	السيد اموريم
	البرتغال	السيد مونتيرو
	السويد	السيد ليدن
	الصين	السيد شن غوفانغ
	غابون	السيد دانغي ريوكا
	غامبيا	السيد توراي
	فرنسا	السيد ديجاميه
	كوستاريكا	السيد ساينز بيولي
	كينيا	السيدة اوديرا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ريتشموند
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بيرلي
	اليابان	السيد سايتو

جدول الأعمال

الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, room C-178.

افتتحت الجلسة الساعة ١٧/٢٥

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، أن أدعو ذلك الممثل إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت، وذلك وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد موامبا كابانغا (جمهورية الكونغو الديمقراطية)، مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

عقب المشاورات بين أعضاء مجلس الأمن، أذن لي بالإدلاء بالبيان التالي باسم المجلس:

"يعرب مجلس الأمن عن بالغ قلقه إزاء الصراع الدائر حاليا في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الإقليميين. ويعرب مجلس الأمن عن انزعاجه بسبب محنة السكان المدنيين في شتى أنحاء البلد.

"ويعيد مجلس الأمن تأكيد ضرورة الالتزام باحترام السلامة الإقليمية والسيادة الوطنية لجمهورية الكونغو الديمقراطية وغيرها من دول منطقة البحيرات الكبرى، وضرورة امتناع جميع الدول عن التدخل بأية صورة في الشؤون الداخلية

لبعضها البعض. وفي هذا السياق، يدعو المجلس إلى إيجاد حل سلمي للصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مما يشمل وقف إطلاق النار فورا وانسحاب جميع القوات الأجنبية وبدء عملية سلمية قوامها الحوار السياسي بهدف تحقيق المصالحة الوطنية. ويعرب مجلس الأمن عن تأييده لجميع المبادرات الدبلوماسية الإقليمية الرامية إلى إيجاد تسوية سلمية للصراع. فلا بد من حل مشاكل جمهورية الكونغو الديمقراطية انطلاقا من عملية مصالحة وطنية شاملة للجميع يحترم فيها تماما مبدأ المساواة والوثام بين الجماعات الإثنية كافة، وتفضي إلى إجراء انتخابات ديمقراطية حرة ونزيهة في أقرب وقت ممكن.

"ويحث مجلس الأمن جميع الأطراف على احترام حقوق الإنسان وحمايتها، وعلى احترام القانون الإنساني، ولا سيما اتفاقيات جنيف لسنة ١٩٤٩ والبروتوكولات الإضافية لسنة ١٩٧٧، بقدر انطباقها على الأطراف. وهو يدين ما أفادت به التقارير من تعرض المدنيين، بناء على أصولهم الإثنية، للإعدام بإجراءات موجزة وللتعذيب والمضايقة والاحتجاز، وكذلك من تجنيد الأطفال واستخدامهم للجنود الأطفال، وقتل أو إصابة للمقاتلين الذين يلقون أسلحتهم، ودعايات تبث الكراهية، وعنف جنسي وغير ذلك من صور سوء المعاملة من قبل أي جانب.

"ويدعو المجلس، بوجه خاص، إلى حماية السكان المدنيين. ويذكر بعدم مقبولية تدمير أو إتلاف الأشياء التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين، ولا سيما اللجوء إلى قطع إمدادات الكهرباء والمياه كسلاح يستخدم ضد السكان. ويؤكد المجلس مجددا أن كل من يرتكب الانتهاكات الخطيرة الماسة بالصكوك السالفة الذكر، أو يأمر بارتكابها، مسؤول مسؤولية فردية فيما يختص بمثل هذه الانتهاكات.

"ويدعو مجلس الأمن إلى إتاحة إمكانية وصول الوكالات الإنسانية بشكل مأمون ودونما عائق إلى جميع المحتاجين في جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما يدعو إلى إتاحة إمكانية وصول لجنة الصليب الأحمر الدولية، دونما قيد، إلى جميع المحتجزين في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويحث جميع

"وسيتابع مجلس الأمن عن كثب الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وسيبقى المسألة قيد نظره الفعال".

وسيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرقم S/PRST/1998/26.

وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٢٥

الأطراف على كفالة سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية.

"ويشجع المجلس الأمين العام على أن يواصل، على سبيل الاستعجال وبالتنسيق مع الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، مشاوراته مع الزعماء الإقليميين للتوصل إلى حل سلمي دائم للصراع، وأن يطلع المجلس على التطورات وعلى جهوده الخاصة. ويؤكد المجلس من جديد أهمية عقد مؤتمر دولي بشأن السلام والأمن والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى تحت رعاية الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية.